**للنشر فورًا:** 2022/4/9 ***الحاكمة كاثي هوكول***

**أعلنت الحاكمة هوكول عن استثمارات ميزانية السنة المالية 2023 لتكون ولاية نيويورك أكثر أمانًا وعدلًا**

***227 مليون دولار لصالح برامج منع العنف المسلّح***

***90 مليون دولار لتوسيع وتنفيذ اكتشاف الأدلة ودعم خدمات ما قبل المحاكمة***

***143 مليون دولار لصالح استثمارات البنية التحتية لأزمات الصحة العقلية***

***62 مليون دولار لصالح أمن الفضاء الإلكتروني***

أعلنت الحاكمة كاثي هوكول اليوم عن أبرز النقاط الخاصة بالسلامة العامة في ميزانية السنة المالية 2023. تشمل الميزانية تغييرات حقيقية وهامة تُطبَّق على قوانيننا المتعلقة بالسلامة العامة والتي تعالج شعور القلق المتفشي في شوارعنا كما تجعل ولايتنا أكثر أمانًا ونظام القضاء الجنائي لدينا أكثر نزاهة. تشمل هذه التغييرات السماح للقضاة بتعيين كفالة لتهمة حمل السلاح والتي كانت تخضع سابقًا فقط لإخلاء السبيل، وإضافة عوامل يجب على القضاة النظر فيها عند وضع كفالة لأي جريمة تستحق دفع الكفالة، وكذلك إغلاق الثغرات المثيرة للمشاكل في قانون رفع السن واكتشاف الأدلة (RTA)، مما يجعل قانون كندرا أكثر فعالية، وتخصيص 90 مليون دولار في التمويل الجديد لدعم تنفيذ إصلاح الاكتشافات وخدمات ما قبل المحاكمة.

"عندما يتعلق الأمر بسلامة سكان نيويورك، فإن العودة إلى الوراء ليست خيارًا - يجب أن نمضي إلى الأمام نحو دولة أكثر أمانًا وعدلًا، وأنا أشيد بعمل زعيم الأغلبية ستيوارت- كوزينز والمتحدث هيستي في هذه العملية التعاونية التي أدت إلى تغييرات ملموسة وهامة على قوانيننا المتعلقة بالسلامة العامة." **قالت الحاكمة هوكول.** "من خلال وضع حد لتهريب الأسلحة غير القانونية، وحماية ضحايا جرائم الكراهية والعنف المنزلي، وإيقاف الحلقة التي يدور بها معتادي الإجرام، والاستثمار في البنية التحتية لصحتنا العقلية، فإننا نثبت أنه لا يوجد تعارض بين العدالة والسلامة العامة."

تشمل الميزانية أيضًا مبلغ 227 مليون دولار لتمويل المبادرات الجريئة التي من شأنها تعزيز جهود منع العنف المسلّح من قبل منظمات إنفاذ القانون والمنظمات المجتمعية. من خلال هذه الإجراءات الشاملة، سنعمل على استعادة الشعور بالأمان والانتماء للمجتمع في نيويورك، وذلك من خلال زيادة موارد استخبارات العنف المسلّح في الدولة لثلاثة أضعاف، مما يوفر 13.1 مليون دولار لتوسيع استخدام وحدات تحقيق الاستقرار المجتمعي، ومضاعفة الاستثمار لثلاث مرات في برنامج التوعية لتقليل ومنع حوادث إطلاق النار والعنف SNUG في نيويورك، مما يوفر 18 مليون دولار في الدعم المباشر لإنفاذ القانون المحلي لمنع أعمال العنف المسلحة، وكذلك تخصيص 20 مليون دولار للاستجابة للاحتياجات الإقليمية لتبعات أعمال العنف المسلحة، و3 ملايين دولار - بزيادة قدرها 2.5 مليون دولار - لإدارة منع أعمال العنف المسلحة.

**توضيح وتوسيع نطاق العوامل التي يجب على القضاة أخذها في الاعتبار عند تحديد الكفالة**

تقوم الميزانية التي تم إقرارها للعام المالي 2023 بتوسيع قائمة العوامل التي يجب على القضاة أخذها في الاعتبار عند تحديد الكفالة، مضيفة: (1) تاريخ استخدام السلاح أو حيازته (والذي لا يسري حاليًا إلا في قضايا العنف المنزلي)؛ (2) أي انتهاك سابق لأمر الحماية (والذي لا يسري حاليًا إلا في حالات العنف المنزلي)؛ و (3) ما إذا كانت التهمة المزعومة قد

تسببت في ضرر جسيم لفرد أو أفراد. بالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك متطلبات إبلاغ جديدة تتعلق بقرارات الإفراج بكفالة التي يتخذها القضاة، ومدى ارتباطها بالتوصيات المقدمة من المدعين العامين.

**زيادة استحقاق الاعتقال ودفع الكفالات لحالات تكرار الجرائم وجرائم الكراهية**
تسمح الميزانية التي تم إقرارها للسنة المالية 2023 للشرطة بالقيام باعتقال، وليس فقط إصدار إشعارات الحضور أمام المحكمة، لجميع الجرائم المتكررة التي يغطيها قانون الكفالة حاليًا - الجنايات والجنح من الفئة أ المكررة التي تنطوي على إلحاق ضرر بشخص أو ممتلكات ستكون الآن مستحقة للاعتقال وكذلك دفع الكفالة. ستكون الجرائم المتكررة التي تشمل سرقة الممتلكات الآن أيضًا مستحقة للاعتقال والكفالة، مع استثناءات محدودة للجرائم المرتكبة بدافع الفقر. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إغلاق "ثغرة إشعار الحضور أمام المحكمة"، بحيث يتم تطبيق هذه الأحكام القانونية على الجرائم المكررة حتى لو لم يكن هناك حتى الآن استدعاء من المحكمة للجريمة الأولى. وأخيرًا، ستصبح جميع جرائم الكراهية غير المستحقة حاليًا للاعتقال مستحقة للاعتقال إذا كان الفرد يبلغ من العمر ثمانية عشر عامًا أو أكثر.

**زيادة استحقاق دفع الكفالة في جرائم الأسلحة**
تسمح الميزانية التي تم إقرارها السنة المالية 2023 للقضاة بتحديد الكفالة لجميع جرائم الجنايات الثلاثة التي لا تستحق الكفالة حاليًا: البيع الجنائي لسلاح ناري لقاصر (265.16) والحيازة الجنائية لسلاح ناري تمّ محو رقمه التسلسلي (265.02 (3)) وستكون مستحقة بالكامل لدفع كفالة، في حين أن الحيازة الجنائية لسلاح فارغ (265.01 (ب)) ستصبح مستحقة لدفع كفالة (ومستحقة للاعتقال) لجريمة ثانية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحيازة الجنائية للسلاح على أرض المدرسة (265.01 (أ)) (تُطبق عادةً على الأسلحة الفارغة)، والتي هي بالفعل مستحقة لدفع الكفالة ولكنها غير مستحقة للاعتقال، ستصبح مستحقة للاعتقال إذا كان الفرد يبلغ من العمر ثمانية عشر عامًا أو أكثر.

**تيسير محاكمات تهم الإتجار بالسلاح**
تسهّل الميزانية التي تم إقرارها للسنة المالية 2023 مقاضاة المتهمين بالإتجار في الأسلحة، مما ييسر عمل اتحاد تعقب الأسلحة الذي أنشأته الحاكمة حديثًا بين الولايات وداخلها. يشكل البيع غير القانوني لسلاحين أو أكثر في غضون عام جناية من الدرجة الثالثة C (أقل من خمسة أسلحة)، ويشكّل البيع غير القانوني لثلاثة أسلحة أو أكثر في غضون عام جناية من الدرجة الثانية B (أقل من عشرة أسلحة). علاوة على ذلك، فإن حيازة ثلاثة أسلحة أو أكثر (أقل من خمسة) سيشكل قرينة لنية البيع، مما يسهل المساءلة عن هذه الاتهامات.

**إصلاح قانون اكتشاف الأدلة**
تضمن الميزانية التي تم إقرارها للعام المالي 2023 عدم إسقاط الدعاوى القضائية تلقائيًا عندما يقوم المدعون العامون بالإفصاح المتأخر عن الدليل بحسن نية. سيقيم القضاة مدى الضرر الذي يلحق بالمدعى عليه نتيجة أي كشف متأخر، ويحددون العقوبات المناسبة، إن وجدت. بالإضافة إلى ذلك، لن يتم تطبيق الكشف التلقائي بعد الآن على مخالفات المرور وغيرها من المخالفات الإدارية.

**إنهاء "ثغرة رفع السن" وتقديم إحالات للبرنامج للأحداث عند الإفراج عنهم**
أغلقت ميزانية السنة المالية 2023 التي تم إقرارها "ثغرة رفع السن"، وتقدم لمحكمة الأسرة اختصاص النظر في القضايا التي يتم فيها توجيه الاتهام للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 17 عامًا بارتكاب جريمة ولكن لا يتم تقديمهم للمحاكمة حتى بلوغهم سن 18؛ حاليًا تعتبر هذه القضايا مرفوضة بسبب عدم الاختصاص. كما سيُطلب من المحاكم تقديم الإحالات إلى البرامج والخدمات للأحداث المفرج عنهم.

**توسيع نطاق قانون كندرا وتحسينه**
تمدد ميزانية السنة المالية 2023 التي أقرها قانون كندرا حتى عام 2027، وتصدر أهم التعديلات الجوهرية على القانون منذ إصلاحه في عام 2005. ستجعل هذه التعديلات أوامر "مساعدة المرضى في العيادات الخارجية" (AOT) تعمل بشكل أكثر فعالية، وتزيل الحواجز الإجرائية، وتزيد التنسيق بين مقدمي الخدمة. لتحسين جلسات استماع AOT بشكل أفضل، سيتمكن الأطباء الآن من الإدلاء بشهادتهم افتراضيًا. ستكون المحاكم قادرة على إصدار أوامر AOT للأفراد الذين ساءت أعراضهم. وسيُطلب من المستشفيات الآن مشاركة معلومات المريض مع متخصصي الصحة العقلية المسؤولين عن

الإشراف على أوامر AOT. بالإضافة إلى ذلك، ستجري الولاية دراسة مستقلة عن نتائج علاج الصحة العقلية للأفراد في AOT مقارنة بالأفراد الذين يتلقون خدمات تطوعية بحلول 30 يونيو 2026.

**السماح للقضاة بطلب تقييمات الصحة العقلية كشرط للإفراج قبل المحاكمة**
تسمح الموازنة التي تم إقرارها للسنة المالية 2023 للمحاكم بأن تأمر بإجراء تقييم نفسي للأفراد الذين يمثلون أمامها، من خلال أدلة واضحة ومقنعة، على أنهم مرضى عقليًا بحيث إذا تُركوا دون رقابة فقد يؤدي سلوكهم إلى إلحاق الأذى بأنفسهم أو بالآخرين. بناءً على التقييم والقرار من قِبَل الطبيب، قد يخضع الأفراد لاحتجاز غير طوعي وفقًا لقانون الصحة العقلية. بالإضافة إلى ذلك، سيتمكن القضاة من الوصول إلى ملخصات التقييم لضمان الامتثال لأي شروط للإفراج، بما في ذلك العلاج والخدمات الأساسية.

**الاستثمار في خدمات وعلاج الصحة العقلية**
تضع الميزانية المُعتمدة استثمارات كبيرة في البنية التحتية لأزمة الصحة النفسية، بما في ذلك:

- استثمار 35 مليون دولار لإعداد نيويورك لإطلاق 9-8-8 على المستوى الوطني، وهو نظام الخط الساخن لمكافحة الانتحار والأزمات الصحية السلوكية، والتي ستصل إلى 60 مليون دولار في السنة المالية 2024؛
- 55 مليون دولار (27.5 مليون دولار من أموال الدولة بالإضافة إلى الدولارات الفيدرالية المماثلة) للمستشفيات لتجهيز ما يصل إلى 1000 سرير لقسم الأمراض النفسية للمرضى الداخليين؛
- استثمار بقيمة 11.3 مليون دولار لإطلاق فرق التوعية للمشردين التابعة للحاكمة (SOS) والتي تتكون من متخصصين في الصحة العقلية لإجراء توعية فردية مباشرة لسكان نيويورك الذين يعانون من التشرد، وزيادة الاستثمار السنوي الكامل ليصل إلى 21.5 مليون دولار بدءًا من السنة المالية 2024؛
- 12.5 مليون دولار سنويًا مقابل 500 سرير مخصص وموزع على الإسكان الداعم لنقل أولئك الذين يعانون من الأزمات بسرعة أكبر من الشوارع ومترو الأنفاق والملاجئ إلى مساكن مستقرة؛
- 10 ملايين دولار إضافية للاستثمار في البنية التحتية للاستجابة للأزمات.
- استعادة 10.2 مليون دولار من التمويل لإدارة الصحة العقلية ( Office of Mental Health, OMH) ومراكز الطب النفسي التي تديرها الدولة لضمان التوظيف والقدرات الكافية. و
- 9 ملايين دولار لإطلاق برنامج الإعفاء من القروض لتوظيف أطباء نفسيين وممرضين عاملين في مجال الطب النفسي.

بالإضافة إلى ذلك، تشتمل الخطة الرئيسية للإسكان الشامل في الموازنة المقررة على 10,000 وحدة سكنية في الإسكان الداعم.

**الاستثمار في الاكتشاف وخدمات ما قبل المحاكمة**
تتضمن الميزانية 90 مليون دولار من الموارد الجديدة لدعم تنفيذ الإصلاح في مجال الاكتشاف والخدمات السابقة للمحاكمة. ويشمل ذلك 65 مليون دولار من الاستثمارات الجديدة للاكتشاف الذي يضمن السلامة العامة، بما في ذلك التنسيق على نطاق المنظومة كاملة، واستخدام التكنولوجيا، وقدرات التخزين الموسعة، والدعم الإداري. ويشمل أيضًا 25 مليون دولار لخدمات ما قبل المحاكمة، والبديل لخدمات الإيداع في السجن وبرامج إعادة التأهيل. تشمل هذه الخدمات التذكير ومراقبة الحضور إلى المحكمة، والفحص، والإحالات للصحة العقلية وعلاج تعاطي المخدرات.

**أمن الفضاء الإلكتروني**
يتضمن اقتراح الحاكمة هوكول التاريخي في ميزانية هذا العام للاستثمار في الحماية الإلكترونية لولاية نيويورك 61.9 مليون دولار لأمن الفضاء الإلكتروني، وهو ما يضاعف الاستثمار السابق. ستمول هذه الاستثمارات وسائل الحماية الهامة، بما في ذلك توسيع برنامج الفريق الأحمر السيبراني التابع للولاية لتوفير اختبار اختراق إضافي، وبرنامج تمارين تصيد احتيالي موسع، ومسح لاكتشاف الثغرات الأمنية، وخدمات إضافية للاستجابة للحوادث الإلكترونية. تساعد هذه الاستثمارات في ضمان أنه في حالة تعرض جزء واحد من الشبكة للهجوم، يمكن للولاية عزل وحماية بقية النظام.

كجزء من هذا الاقتراح، تقترح الحاكمة أيضًا برنامج "خدمات مشتركة" بقيمة 30 مليون دولار لمساعدة الحكومات المحلية والشركاء الإقليميين الآخرين في الحصول على خدمات أمان إلكتروني عالية الجودة ونشرها لتعزيز دفاعاتهم الإلكترونية. تعني الطبيعة المترابطة لشبكات الولاية وبرامج تكنولوجيا المعلومات أن الهجمات يمكن أن تنتشر بسرعة في جميع أنحاء الولاية. غالبًا ما لا تمتلك العديد من الهيئات الحكومية التمويل أو الموارد اللازمة لحماية أنظمتها، وبعضها يقدم خدمات مهمة مثل الرعاية الصحية، وإنفاذ القانون، وإدارة الطوارئ، ومعالجة المياه، والتأمين ضد البطالة، على سبيل المثال لا الحصر.

###

تتوفر أخبار إضافية على www.governor.ny.gov
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | press.office@exec.ny.gov | 518.474.8418

إلغاء الاشتراك